أهمية البناء الاقتصادي للدول ومخاطر السقوط

الأستاذ الدكتور/ أحمد علي سليمان

عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

المدير التنفيذي السابق لرابطة الجامعات الإسلامية

مصر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا الأمين سيدنا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومَن تبع هداه إلى يوم الدين، وبعد..،

فالمال هو عصب الحياة، ولا يمكن أن تسير إلا به، فهو الوقود المحرك لعجلة الحياة؛ والدافع للعمل والإنتاج والإبداع والاستثمار والبيع والشراء والإيجار والرهن والمضاربة والصدقات والتبرعات والهبات والهدايا والوقف...إلخ.

لذلك جعل الله سبحانه وتعالى للمال مكانة كبيرة في هذه الحياة؛ وزاده تشريفًا بإدخاله في العبادات، إذ جعل ركنًا كاملاً من أركان الإسلام الخمسة يقوم على المال، وهو ركن الزكاة .

والاقتصاد ركيزة أساسية في أنشطة الحياة كافة في كل زمان ومكان وسيظل كذلك، وعندما يتأثر بأي عامل من العوامل الداخلية أو الخارجية، يحدث ارتباك في دنيا الناس؛ لذلك يعمد الأعداء إلى العبث بملف الاقتصاد من أجل إسقاط الدول والشعوب اقتصاديًّا؛ حتى تعمّ الفوضى وتنتشر البلطجة، ويكثر النهب والسلب، ومن ثم يسهل التدخل والسيطرة

والاستيلاء على مقدرات الشعوب؛ لذلك كله كان لابد للمال والاقتصاد من قوة تحميه.

وهكذا اقتضى النشاط الاقتصادي بشتى صوره وأشكاله عبر تاريخ البشرية المديد استقرارًا سياسيًّا وأمنيًّا واجتماعيًّا وحماية كبيرة؛ حتى تسير عجلته وحركته، ويؤدي دوره المحوري في هذه الحياة .

ولقد حرص الناس عبر عصور التاريخ المختلفة على تحقيق التأمين الكامل للاقتصاد وأنشطته المختلفة، وإذ يسرني أن أسهم بالكتابة في هذا الموضوع: أهمية البناء الاقتصادي للدول ومخاطر السقوط، أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يكتب لنا التوفيق والسداد، ولبلادنا الأمن والأمان والريادة والازدهار حتى تكون في صدارة الأمم المتقدمة بإذن الله تعالى.

المال والاقتصاد والفرق بينهما:

يُعرّف الاقتصاد بأنّه : البحث عن الكيفية أو الطريقة المناسبة للاستفادة من الموارد واستغلالها، وفقًا للنمط الذي يُناسب المجتمعات وحاجاتها، فيحرص الاقتصاد على إيجاد أفضل البدائل المُناسبة لمعالجة الموارد القليلة، ويسعى إلى تفسير الظواهر الاقتصاديّة، وتوقع الأحداث المُؤثرة في مستقبل الاقتصاد[1].

الاقتصاد الفعلي أو الحقيقي: هو الإنتاج، وهو البنية التحتية اللازمة لدعم المستوى المعيشي للسكان، وهناك نوعان من البنية التحتية:

-البنية التحتية الثقيلة، مثل: محطات توليد الطاقة، والمشاريع المائية، وخطوط المواصلات من سكك الحديد والطرق العادية.. إلخ .

-البنية التحتية الخفيفة، مثل النظام الصحي، والتعليم، وبقية الخدمات الضرورية التي لا غنى عنها في أي مجتمع؛ لخلق فرص العمل والتحول إلى مجتمع إنتاجي، تصل فيه نسبة العاملين إلى أعلى المستويات.

الاقتصاد المالي: هو "الأوراق النقدية، والمعادن الثمينة.. إلخ"، والغاية منها أساسًا تسيير مهمة الاقتصاد الفعلي.

وفي كثير من الأحيان تقوم بعض الدول بطبع الأوراق النقدية، ولكنها لا تستطيع حل المشكلات الاقتصادية؛ لأن وجود الأوراق النقدية من دون وجود اقتصاد إنتاجي لا أهمية لها، بل إنها تسبب تضخمًا ماليًّا.

فرائد البناء الاقتصادي للدولة في المنظور الإسلامي:

المال في الإسلام ركن من أركان الدين، كما هو ركن من أركان الدنيا، وأما كونه من أركان الدين فيتجلى أولاً في الركن الثالث من أركان الإسلام، وهو ركن الزكاة، فالزكاة مال وعبادة مالية، وركن ماليٌّ من أركان الإسلام.

وأما كونه من أركان الدنيا فقد قيل: المال قِوام الأعمال، والمال قوام الحياة، وهو معنى مذكور في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾[٢].

ولا شك أن بناء المساجد وتجهيزها والقيام على خدمتها يحتاج إلى المال، وفريضة الحج تتوقف كثيرًا على المال، وأعمال البر والإحسان والصلة والصدقة والوقف... كلها مال في مال، والعلم والتعليم بحاجة إلى المال، والدفاع عن حدود الوطن وحماية أراضيه، يحتاج إلى المال، والأفكار والدعوات تنتشر وتنجح بقدر ما لأهلها من وسائل وأدوات، يتوقف تحصيلها وتشغيلها على المال؛ لذلك أوقف الميسورون من المسلمين على مر التاريخ بعض أموالهم، على هذه الأعمال وغيرها، فكانت رافدة ورافعة لكل الخدمات والإنجازات الحضارية، الدينية والدنيوية[٣].

وكما أن المالَ يمكِّن صاحبَه من العيش بكرامة وعفة، فإن الاقتصاد القوي للدولة يمكنها من العيش بكرامة وعزة بين الدول.

لذلك عُني الإسلام عناية كبيرة بالمال، واستطاع الاقتصاد الإسلامي بخصائصه الربانية أن يفرض نفسه كميزة نوعية وواقعية ومثالية في الوقت نفسه، وكمنقذ لبني الإنسان على مدار التاريخ الإسلامي المديد.

لقد أتى الإسلام بمنهج فريد جديد ومتوازن، فلم يترك الإنسان فريسة نهمه الفطري لجمع المال، ولم يصادر هذه الفطرة كلية بحظر التملك، ولم يحدد للإنسان ما يملكه ليقف

نشاطه في الحياة عند هذا الحد، أو ليحصل على أقل مما يبذل فيشعر بالغبن، لقد سلك الإسلام مسلكًا فريدًا مختلفًا عن هذه الأنظمة كلها، حين أباح تملك المال بقيود متعددة، أراد بها تخليص الملكية من شرورها، ثم توجيهها الوجهة الصحيحة، حتى تنقلب خيرًا لنفع الفرد والمجتمع، فمصلحة الجماعة والفرد كامنة وراء هذه القيود[٤] التي يمكن إجمالها فيما يلي:

القيد الأول: أن يكون مصدر المال حلالاً، حيث احترم القرآن الكريم كل عمل شريف تقتنى به الأموال، وقدر قيمة العامل وحفظ له حقوقه؛ كي يشجع الناس على الكسب الحلال، على اعتبار أن العمل أشرف وسائل الكسب، كما أباح القرآن الكريم للإنسان اقتناء الأموال من طرق أخرى كالميراث، والوصية، والمهر، والنفقة، والزكاة، والصدقة -إن كان محتاجًا-، وإذا تملك الإنسان المال بطريق مشروع، حل له استثماره والانتفاع به في الحدود التي رسمها الشرع، وله إضافة إلى ذلك: حق الدفاع عن ماله باعتباره من الكليات التي جاءت الشريعة للحفاظ عليها، حتى عدَّ رسولُ الله ﷺ مَن قُتل دون ماله شهيدًا، كما في قوله ﷺ: "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" [٥]، فالمال مثله مثل الدين والدم والعرض في منظومة القيم الإسلامية من حيث الحرمة ووجوب الصيانة، وهذا الحديث يعطي الملكية الفردية كل الضمانات لحمايتها، ما دامت قد قامت على أساس مشروع، باعتبارها حينئذ وسيلة إنمائية، إن لم تكن من أهم وسائل التنمية.

القيد الثاني: ترشيد الكسب؛ حيث يستهدف هذا القيد تحرير الإنسان من كل مظاهر الأثرة والجشع والأنانية حال سعيه لتحصيل المال، حتى لا يتحول هذا المال إلى معبود، والإنسان إلى عابد له مستذل، نعم لقد تفهم القرآن الكريم الدافع الفطري لحب التملك عند الإنسان، ولكنه تعامل مع هذا الدافع بما يوجهه وجهة صالحة لخدمة الفرد في نفسه أولاً، ثم لخدمة المجتمع ثانيًا، وهو ما دلَّ عليه قول الله تعالى: ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾[٦].

القيد الثالث: إخراج حق الله تعالى من المال؛ حيث إن المالك الحقيقي للمال هو

الله تعالى، والإنسان مستخلف في هذا المال، ووكيل عن الله فيه، فلا يجوز له أن يتصرف فيه إلا في حدود ما أذن له موكله -كما هو الشأن في نظام الوكالة- حتى يكون المال قوة فعالة في حياة المجتمع المسلم، ومسخَّرًا لنفع الجميع.

القيد الرابع: تحريم الإسراف والترف والبخل؛ فلا يجوز إضاعة المال في أي شيء منه -حتى ولو كان قليلاً- بإنفاقه في غير محله، وتواترت آيات كثيرة في القرآن الكريم لتحريم التبذير، بل جعلت المبذرين إخوانًا للشياطين من ناحية، وذمت الترف والمترفين من ناحية ثانية، مع الأخذ في الاعتبار أن ذم الإسراف والترف في القرآن الكريم لا يعني أن الإسلام يود أن يكون مسلكه مع المال مسلك المكتنز المتزيد، فيشح بالنفقة على كل مَن حوله حتى على نفسه، كلَّا، فكما ذمَّ القرآنُ السرفَ والترفَ ذمَّ البخل وبالقدر نفسه ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[٧].

القيد الخامس: ألا يستخدم المال في الرشوة للوصول إلى ما ليس من الحق، حيث إن الرشوة داخلة في أكل أموال الناس بالباطل، كما أنها من أهم وأخطر العوامل التي تؤثر في مجرى العدل بين الناس وتغيير موازينه، وتمهد للظلم في الأحكام وإعطاء الحقوق لغير مستحقيها، فتتعرض مصالح الناس والبلاد للضياع[٨]. ولذلك كان تحريم الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل حماية للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة.

القيد السادس: أن يتداول المال بين الناس؛ حيث رتَّب الإسلام الوعيد الشديد على مَن يكتنزون الأموال؛ لأن كنزها لا يحقق مقصود الشارع في تداولها، ويغذي خُلُق الشح والأثرة وشهوة حب تكديس الأموال وتجميدها فوق بعضها البعض، وينتج عنها علل كثيرة، منها: شل النشاط الاقتصادي، وعرقلة نموه، كما حرَّم الإسلام الربا باعتباره أحد أخطر الأمراض الاجتماعية؛ إذ ينبئ عن أسوأ صور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، حيث تتضاعف الفائدة على المقترض لحاجته كلما عجز عن السداد، حتى يعجز تمامًا، فيضطر إلى بيع كل ما يملك وفاء لدَينه؛ لذلك حرّم الله قليل الربا وكثيره تحريمًا قاطعًا، ودعا إلى بذل القرض للمحتاج بدون فائدة، وجعل ثوابه عظيمًا، وهذا القرض ينبغي أن يكون مفتوحًا، فَأَجَلُهُ يسار المقترض، فإن عُلم الإعسار يُشرع حينئذ التنازل عن هذا القرض صدقة من المُقرِض، ولها

أجرها الجزيل عند الله سبحانه وتعالى، ويقول تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٩).

وكما حرَّم اللهُ عز وجل الاكتناز والربا حرَّم كذلك الاحتكار؛ لأنه في النهاية يُفضي إلى تجميد المال وحبسه عن الدوران في الحياة، ويشتد نكير الشارع على الاحتكار، إذا كان المحتكَر من السلع الضرورية لحياة الناس، ولقد رتَّب الإسلام لولي الأمر الحق في ضبط هذه الآفات ومعالجتها بما يحقق المصلحة العامة ويدفع الضرر العام عن البلاد والعباد، ويضبط البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهذه فريدة تضاف إلى فرائد البناء الاقتصادي وميزاته في المنظور الإسلامي.

وبذا حمى الإسلام الناس من شر كبير من شرور التملك الحر للمال، حين تنعدم الرحمة ويتلاشى الإحساس بالناس، وهكذا كان للإسلام بناؤه الاقتصادي بنظامه الفريد، القائم على الحرية الاقتصادية، وعلى احترام حق الإنسان في التملك، ولكن بضوابط وقيود منضبطة، تستهدف: تخليص الملكية من آثامها وشرورها، وتحقيق الموازنة بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، وذلك كله ضمن منظومة عقدية وأخلاقية تشمل الجميع، وتحميها الدولة، وتسن لها التشريعات اللازمة لضمان تطبيقها بما يدرأ المفاسد ويجلب المصالح (١٠)؛ لتظل عمارة الأرض والكون والحياة، وتحقيق الاستخلاف في الأرض.

كيف يحدث السقوط الاقتصادي للدول؟

سقوط الدول قد يكون من خارجها، وقد يكون من داخلها، ومخاطر السقوط من الداخل لا تقل عن مخاطر السقوط من الخارج، بل إنها أشد وأعتى ما لم تنتبه الدول لذلك، فالعدو الخارجي عدو ظاهر تتوحد الشعوب غالبًا في مواجهته، وهو عدو شرس لا يُستهان به في ظل حروب الجيل الرابع والجيل الخامس، وتطور وسائل وأدوات وإدارة الحروب الحديثة، غير أن محاولات إسقاط الدول من داخلها تظل هي الأخطر والأكثر مكرًا ودهاء، سواء أكان ذلك بفعل عوامل خارجية أم بفعل عوامل داخلية، أم بهما معًا؟ وقد يكون ذلك من خلال اللعب على الانقسامات الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو القبلية، وهو أمر مكشوف

إلى حد كبير، وتنبهت كثير من الدول لمخاطره، وأخذت حذرها منه، وصارت تعمل على وأد هذه الفتن في مهدها.

وليس بعيدًا عن ذلك موضوع بث الأكاذيب والشائعات التي تعمل على النيل من الرموز الوطنية، وتشويه كل إنجاز، وتهويل الهنات اليسيرة وتضخيمها، مع اختلاق الأكاذيب والافتراءات، والتي يعملون من خلالها على بث اليأس والإحباط في نفوس الناس، قصد إثارتهم ضد دولهم أو تثبيط حماسهم عن العمل لأجلها على أقل تقدير، على أن ذلك كله قد يمكن التغلب عليه حال وجود اقتصاد قوي مستقر يمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية وتوفير حياة كريمة لمواطنيها، أما في حالة الضعف الاقتصادي فإن الفرصة تكون أوسع أمام الأعداء المتربصين بالدول، العاملين على إسقاطها وإدخالها في فوضى لا تنتهي[11].

الشائعات وتدمير المجتمعات:

الشائعة عبارة عن خبر أو قصة أو معلومة غير مؤكدة أو كاذبة أو صادقة أو مُبالغ فيها، يُصدرها جاهل أو حاقد أو عدو أو صاحب مصلحة، ويعمل على حبكتها بصورة يكتنفها بعض الغموض والإثارة من أجل أن تنتشر، خصوصًا في الأزمات والمشكلات، أو بين أناس بينهم قواسم أو مصالح مشتركة، والشائعات خطر داهم، وتختلف خطورتها من شائعة إلى أخرى، فتهدد الأخضر واليابس وتقلق المجتمعات الآمنة، وقد لا يقل خطرها عن مخاطر الحروب بالجيوش النظامية بأسلحتها المدمرة وآلياتها الخشنة.

لذلك نحذر من خطورة الشائعات على الفرد والمجتمع، فكم أبكت الشائعات عيونًا! وكم أدمت قلوبًا! وأوغرت صدورًا! وزرعت فِتنًا! وكم فرقت بين الأحبة! وغرست الشقاق بين الأصدقاء! وطلَّقت زوجات ورمَّلت أطفالاً! وكم أعاقت رأب الصدع واندمال الجروح! وغيَّبت عقولاً وأضاعت مصالح البلاد والعباد! ونثرت الحزن! ونشرت الخوف من المستقبل ومن المجهول، وحطَّمت معنويات جنود وجيوش، وتسببت في هزائم أمم، وأضاعت حقوقًا وخلَّفت ظالمين ومظلومين!!، وعطَّلت الإنتاج وشلَّت حركته وأعاقت عجلة الاقتصاد؟!!.

إن المنهج الإسلامي في معالجة هذه القضية الخطرة، كان واضحًا ومتميزًا وفريدًا

ومواكبًا لكل العصور، حيث يرتكز على عدة أسس، وهي:

أولاً: أنَّه حرَّم الكذب تحريمًا جازمًا، كما حرَّم العبث بعقول الناس.

ثانيًا: أنَّه دعا إلى التبين والتثبت والتحقق عند نقل الخبر، وتحري الدقة المطلقة، بحيث يكون مطابقًا لصدق الواقع من ناحية، ومحققًا لمصالح البلاد والعباد من ناحية أخرى .

ثالثًا: أنَّه أعطى لأهل الذكر –كل في مجاله– مكانةً وتشريفًا، قال تعالى: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[١٢]، فأهل الذكر في الطب هم الأطباء، وأهل الذكر في الهندسة هم المهندسون، وأهل الذكر في الاقتصاد هم رجال المال والأعمال والاقتصاديون... وهكذا.

رابعًا: أنَّه جعل مروجي الشائعات من الفاسقين، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴾[١٣].

خامسًا: أنَّه دعا إلى الستر، وكرّه فضح الناس.

سادسًا: أنَّه حذَّر من مغبة العواقب الوخيمة الناجمة عن جرّاء نشر الشائعات على الفرد والأسرة والمجتمع، بل الإنسانية.

ومن عظمة المنهج الإسلامي أنه على الرغم من أن العصر الذي بُعث فيه النبي ﷺ وما تلاه كان بدائيًّا ويتميز ببطء الوتيرة، فإن الإسلام كان سبَّاقًا في استقراء المستقبل بتطوره السريع؛ لذلك جاءت تحذيرات القرآن الكريم والسنة النبوية من خطورة الشائعات، كما جاءت مواكبة لعصرنا الحالي وما سيأتي بعده من عصور بمعطياتها في التطور السريع جدًّا.

لذلك فإنني أرى أن إنسان هذا العصر الذي نعيشه بما يمتلكه من إمكانات تكنولوجية واتصالية واسعة الانتشار، عليه عبء متضاعف في قضية التحري والتحقق والتثبت من الخبر أو المعلومة قبل نشرها؛ لأن الإنسان المعاصر أضحى بإمكانه بضغطة زر أن ينشر شيئًا على نطاق واسع جدًّا، وفي الوقت نفسه لا يستطيع السيطرة على ما نشره أو محوه من سجلات الشبكة العنكبوتية أو محركات بحثها أو خوادمها المترابطة والمتشعبة بعد ذلك .

لذلك يجب على جميع مؤسسات تشكيل الوعي والوجدان والسلوك (التربية، والإعلام، والثقافة، والأئمة والدعاة) أن تتكاتف من أن أجل تربية النشء والشباب على ثقافة مواجهة الشائعات وتفنيدها، وإتاحة المعلومات الرسمية بصورة ميسرة وشفافة، وتكوين التفكير الناقد لدى النشء والشباب، وترسيخ التربية الأخلاقية والقيمية المتشابكة، خصوصًا قيم الصدق، وتحري الدقة، والقناعة، ومواجهة الغموض، وتوضيح الأمور المُشْكِلة، ومواجهة الجهل؛ لأن الشائعات لا يكتب لها الحياة ولا تنمو في البيئات المستنيرة، كما يجب على الدول أن تتيح لمواطنيها، المعلومات السليمة الموثقة بشفافية، وفي أوعية نشر إلكترونية ميسرة، بحيث تُمكن الشخص من الوصول إليها، ومن ثم تمحيص ما ينشر من شائعات ونقدها، ومن ثم مواجهة الشائعات ووأدها في مهدها.

عوامل تقوية الاقتصاد حتى يكون عصيًّا على السقوط:

ونحن نتحدث عن عوامل تقوية الاقتصاد فلا بديل من الاعتماد على الذات من خلال زيادة الإنتاج وترشيد الاستهلاك، وهو ما يجمع عليه خبراء الاقتصاد، وتحث عليه تعاليم الأديان، وهو ما نجده في قول الحق سبحانه على لسان سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ (١٤)، فهي دعوة إلى زيادة الإنتاج من خلال العمل الجاد الدءوب، وإلى ترشيد الاستهلاك إلى أقصى درجة ممكنة، حيث قال الحق سبحانه: ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ولم يقل إلا ما تأكلون.

وفي الدعوة إلى الإنتاج يقول نبينا ﷺ : "إنْ قامَتِ الساعةُ وفي يدِ أحدِكمْ فَسِيلةٌ، فإنِ استطاعَ أنْ لا تقومَ حتى يَغرِسَها فلْيغرِسْهَا" (١٥).

وفي الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك يقول النبي ﷺ: "ما ملأ آدميٌّ وعاءً شرًّا من بطنٍ، بحسبِ ابنِ آدمَ أكلاتٍ يُقمنَ صُلبَهُ، فإن كان لا محالةَ: فثلُث لطعامِه، وثُلُثٌ لشرابِه، وثُلُثٌ لنفَسِه"(١٦).

فتحسن اقتصاد الدول أو تفادي السقوط الاقتصادي يقومان على عدة أسس:

أولها: زيادة الإنتاج، وليس مجرد زيادته فقط بل الزيادة مع الإتقان، والإبداع،

والابتكار، واقتحام المجالات الأكثر حيوية والأكثر عائدًا ومردودًا اقتصاديًّا.

ثانيها: ترشيد الاستهلاك، ليس في مجال الطعام والشراب فحسب، بل في كل جوانب العملية الاقتصادية: في المياه، وفي الكهرباء، وفي الغاز، وفي كل الخامات والأدوية المستخدمة حياتيًّا.

ثالثها: وفاء جميع الأفراد بالتزاماتهم تجاه وطنهم، والتخلص من الروح الاتكالية من محاولة الحصول على الخدمات دون أداء ما يقابلها، أو محاولة الحصول عليها دون قيمتها الحقيقية.

ومع تأكيدنا على أهمية تكثيف برامج الحماية الاجتماعية، فإنها إنما يجب أن تذهب إلى مستحقيها الحقيقيين من الفئات الأولى بالرعاية، وأن يتحلى الجميع بالقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية، بتعفف مَن لا يستحق؛ حتى تذهب مخصصات برامج الحماية لمن يستحق.

رابعها: إدراك أن إتاحة الخدمة خدمة، وأن المشكلة الكبرى تكمن في عدم قدرة الدول على إتاحة الخدمات الأساسية لمواطنيها نتيجة عدم سداد الناس ما يقابلها ويضمن استمرارها، فتهرب البعض من سداد مستحقات الخدمات، أو حرصه الشديد على النفع الخاص ولو على حساب النفع العام؛ أمر يتنافى مع كل القيم الدينية والمبادئ والنظم الاقتصادية العادلة، ويؤدي إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للدول، وربما سقوطها اقتصاديًّا، بما يؤدي إلى السقوط العام لها[١٧].

خامسها: يضاف إلى ما سبق أن الذي يُقِيم أركان المال ويُثَبِّت قواعده، هو اتخاذ الأسباب لتنميته وحسن تدبيره، ومن أهم شروط ذلك ووسائِله: الادخارُ والاستثمار، أو الاستثمار المنطوي على الادخار.

فالادخار الرشيد للمال لا ينفك عن استثماره وتنميته، ولذلك فإن الادخار يجب أن يكون قرينَ الاستثمار وحليفَه، أما الادخار العقيم غير المنتج، فهو مجرد تجميد للمال وتعطيلٍ لوظائفه التنموية والاجتماعية، بل هو إضاعة له؛ لأن التجميد هو نوع من التضييع، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعة المال، كما في الصحيحين وغيرهما؛ كما حرَّمت الشريعة الإسلامية التبذير والإسرافِ في الاستهلاك، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۝٢٦ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ

لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾[18]، وقال النبي ﷺ قال: "كُلوا وتصدَّقوا، والبَسوا في غيرِ إسرافٍ ولا مَخيَلةٍ"[19]، فهذه الآفات هي أعداء الادخار والاستثمار والتنمية والتدبير الرشيد للمال، فضلاً عما تجره من أضرار ومفاسد صحية ونفسية واجتماعية، فالاستهلاك بلا حدود، مفسدة بلا حدود حتى إن كثيرًا من الأعمال أصبحت تتضرر وتئن تحت وطأة السَّرَف والمخيلة والسلوك الاستهلاكي المرهق لأكثر الناس.

لا بد إذن من التحكم العقلاني في أبواب الاستهلاك، وإغلاقِ ما يجب إغلاقه منها، ولا بد- مقابل ذلك – من طَرْق أبواب الاستثمار والتنمية، وسلوك طُرُقها واتخاذ أسبابها، وليس هذا خاصًّا بذوي الدخول الكبيرة كما يُظن، بل هو في حق غيرهم –من ذوي الدخول الصغيرة والمتوسطة – أولى وآكد وأنفع، وما لا يمكن تحقيقه بالانفراد، يمكن تحقيقه بالتعاون والاشتراك وضمِّ القليل إلى غيره. وقد قيل: "القليل من الكثير كثير"، بمعنى أن المبالغ القليلة من عدد كثير من الناس تعطي في مجموعها مبالغ كبيرة وقدرة كبيرة[20]، مع تحديد الأولويات في إنفاق المال، والإبداع في استثماره وترشيده وتنميته، والاطلاع الدائم على الميزانية، وتخصيص مخصصات دورية للحالات الطارئة ومواجهة الأزمات .

الدولة المصرية والبناء الاقتصادي الصاعد:

تجدر الإشارة إلى أن الدولة المصرية واجهت تحديات جسامًا في السنوات الماضية، واستطاعت بفضل الله سبحانه وتعالى، وبجهود عقولها البانية المبدعة وقياداتها وجيشها العظيم وشعبها الأبي، استطاعت المرور من عنق الزجاجة بسلام، وبذلت جهودًا جبارة لبسط الأمن القومي في ظل تحديات الله بها عليم: إرهاب من الداخل، وخيانة وتخطيط يُحاك لها بليل وبنهار من الخارج، حمت حدودها وبحارها وسماءها، قضت على الفوضى والبلطجة، ووفرت الأمن والحماية في الداخل، وبسطت الاستقرار، ورسخت المواطنة المتكافئة باعتبارها القاعدة الأساسية لتأمين الجبهة الداخلية، والأساس المتين للانطلاق نحو التقدم والازدهار، وعززت من الخطاب الديني المستنير؛ للتأكيد على التعددية وقبول الآخر ونشر السلام الاجتماعي، ورشدت الإنفاق، واهتمت بالصحة العامة للمواطنين، واهتمت بالشباب والمرأة، وفعَّلت القوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي، وخططت لرسم السياسة الاقتصادية، وفعَّلت

أدوار الأجهزة الرقابية لمواجهة الفساد، وسعت بكل جهودها لتوفير الخدمات العامة ودعم السلع الأساسية والأدوية للمواطنين، واستثمرت في البشر، ودعمت البحث العلمي، وأبرمت الشراكات لتوطين الصناعات الجديدة والضخمة، وعملت على رعاية الفقراء والمرضى، وتوسعت في إنشاء المدن الجديدة، والمشروعات الضخمة، وإنشاء الكباري، وشيَّدت شبكة الطرق الجديدة، وأنشأت العاصمة الإدارية الجديدة؛ لتكون شاهد عيان على عظمة مصر والمصريين الذين يعملون بجدٍّ من أجل بلدهم التي امتدحها الله في القرآن الكريم.

الهوامش:

(١) صونيا عابد، التحليل الاقتصادي الجزئي، الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٢٠١٠ – ٢٠١١م، ص ٥، ٩ بتصرّف.

(٢) النساء: ٥.

(٣) د/ أحمد الريسوني، أهمية المال وفضله في الإسلام، إسلام أون لاين، ١ من يوليو، ٢٠١٨م.

(٤) د/ زينب عبد السلام أبو الفضل، موسوعة عناية القرآن بحقوق الإنسان، ص ٣٠ وما بعدها بتصرف.

(٥) سنن الترمذي: أبواب الديات، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله، حديث رقم ١٤٢١.

(٦) الكهف: ٤٦.

(٧) الإسراء: ٢٩.

(٨) د/ يوسف العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، الطبعة الثانية، المغرب، دار الأمان، ١٩٩٣م، ص ٥٦٤.

(٩) البقرة: ٢٨٠.

(١٠) د/ زينب عبد السلام أبو الفضل، موسوعة عناية القرآن بحقوق الإنسان، ٢/ ٣١ – ٦٥ بتصرف.

(١١) د/ محمد مختار جمعة، مخاطر السقوط الاقتصادي للدول، أوقاف أون لاين، ٢٢ من فبراير ٢٠١٩م، بتصرف.

(١٢) النحل: ٤٣ .

(١٣) الحجرات: ٦.

(١٤) يوسف: ٤٧.

(١٥) مسند أحمد، حديث رقم ١٢٩٨١ .

(١٦) سنن الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، حديث رقم ٢٣٨٠ .

(١٧) د/ محمد مختار جمعة، مخاطر السقوط الاقتصادي للدول، مرجع سابق.

(١٨) الإسراء: ٢٦-٢٧ .

(١٩) سنن النسائي، كتاب الزكاة، الاحتيال فى الصدقة، حديث رقم ٢٥٥٩ .

(٢٠) د/ أحمد الريسوني، أهمية المال وفضله في الإسلام، مرجع سابق.